المحاضرة العاشرة

السياسة المالية

تعريف السياسة المالية

هي الأسلوب الذي تنتهجه **الحكومة** في محاولتها **التأثير على أداء الاقتصاد بطريقة غير مباشرة** من خلال **استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب** كأدوات لإحداث هذا التأثير **لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الحكومية** و المتمثلة في ما يلي:

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية (استخدام الموارد الاستخدام الأمثل)
- الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
- النمو الاقتصادي
- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

التضخم هو ارتفاع الأسعار ، وهو يخفض من الدخل الحقيقي ويقلل من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع

- **أدوات السياسة المالية**

يتأثر الأداء الاقتصادي بالتغيرات التي تطرأ على كل من **الإنفاق** الحكومي **والضرائب** ، وتنقسم تغيرات الإنفاق والضرائب إلى نوعين هما:

- **تغيرات غير مخططة**)وضع اقتصادي يجبر متخذي القرار الى اتخاذ قرارات غير مخطط لها(
- **تغيرات مخططة**)هي القرارات التي توضع في خطط التنمية الخمسية أو في الخطط السنوية(

- **التغيرات غير المخططة**

أي تلك **التغيرات** التي تحدث بطريقة **تلقائية** ويطلق عليها اسم **آلية الاستقرار الذاتية** حيث تعمل هذه الآلية **إستجابة لما يطرأ على مستوى الدخول** من تغييرات عبر الدورات الإقتصادية ، وبالتالي فهي **تسهم في إستعادة الإستقرار الإقتصادي** .

- **التغيرات المخططة**

ويقصد بها تغيرات السياسية المالية المخططة التي تهدف إلى :

- التأثير على الطلب الكلي
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وتنقسم **السياسة المالية المخططة** إلى نوعين هما:

- سياسة مالية مخططة **كمية** تعتمد على **التغيرات الكمية في الضرائب**
- سياسة مالية مخططة **نوعية** تعتمد على **التغيرات في هياكل الضرائب أو تركيبتها**، ومصادر تمويل الدين العام.

- **أدوات السياسة المالية الكمية المخططة**

تنقسم أدوات السياسة المالية **الكمية المخططة** إلى ما يلي:

- الضرائب
- الإنفاق الحكومي
- الضرائب والإنفاق الحكومي معا (الموازنة العامة)

- **الضرائب**

تعتمد الحكومات في تمويل إنفاقاتها على **إيرادات الضرائب بأنواعها**، كما تعتمد بعض الحكومات على **عائدات بيع المواد الأولية (البترول)** التي تمتلكها الدولة .

إن **زيادة الضريبة تؤدي إلى خفض الدخل المتاح للإنفاق**، فتؤثر **سلباً على الطلب الكلي ومستوى دخل التوازن**.

ويقاس **الأثر النهائي** لتغير معين في الضريبة على **دخل توازن الاقتصاد** باستخدام **مضاعف الضريبة الثابتة**، الذي تمثل المعادلة التالية:

(المعادلة مهمة جدا)

$$\frac{\Delta Y}{\Delta T} = -b\left(\frac{1}{1-b}\right)$$

ويوضح الشكل التالي كيفية تأثير خفض الضريبة على دخل توازن الاقتصاد.

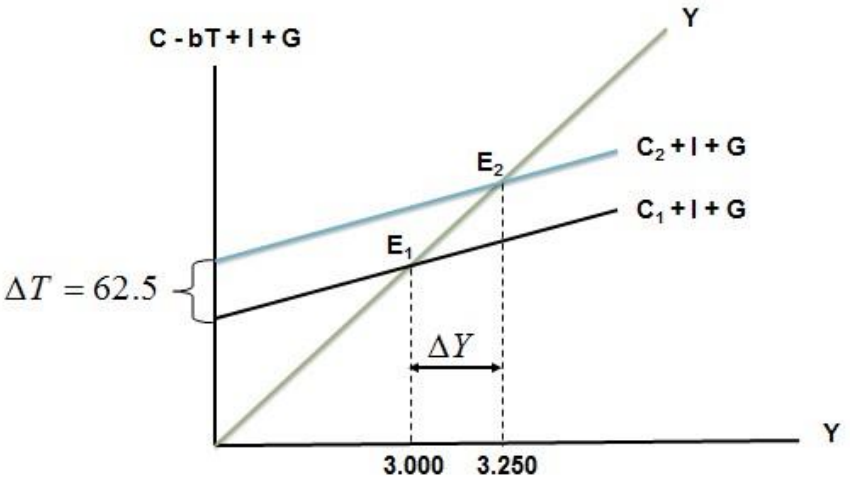

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه :

إذا قمنا **بتخفيض الضريبة** الثابتة بمقدار 5.62 مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى **زيادة الإنفاق** الاستهلاكي وذلك نتيجة **لزيادة الدخل المتاح** ، ومنه فقد **انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل** ، وبالتالي **زاد الدخل القومي** بمقدار 250 مليون دينار وهي تعادل 2 أضعاف الإنخفاض في الضريبة الثابتة.

- **الإنفاق الحكومي**

هو **ما تنفقه الوزارات والأجهزة الحكومية على مشترياتها من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية**، بما في ذلك من إنفاق على **أجور ومرتبات** العاملين في القطاع الحكومي، والإنفاق على **مدخلات الإنتاج**، بالإضافة إلى الإنفاق **الاستثماري على مشروعات البنية التحتية**.

وحتى يمكن قياس أثر زيادة معينة في الإنفاق الحكومي على دخل توازن الاقتصاد Y لا بد من التعرف على مضاعف الإنفاق الحكومي، والذي يعرف بأنه مقدار التغير في الدخل لكل دينار من التغير في الإنفاق الحكومي .

ويتمثل مضاعف الإنفاق الحكومي في المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1-b}$$

التغير في دخل توازن الاقتصاد)Y(على التغير في الانفاق الحكومي)G(= 1 على 1 – b

ويتضح من الشكل التالي أن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار تؤدي إلى زيادة الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 250 مليون دينار، و ذلك نتيجة لتأثير مضاعف الإنفاق الحكومي والذي تزيد قيمته على الواحد الصحيح. **المنحنى مهم جدا**

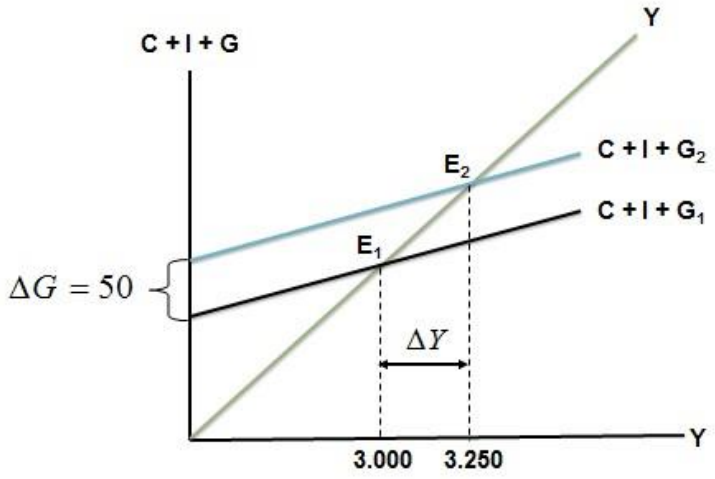

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

بزيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 50 مليون دينار فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بطريقة مباشرة، وعليه فقد انتقل توازن الإقتصاد من E_1 حيث الكساد، وارتفاع البطالة إلى E_2 حيث الاستخدام الكامل، وبالتالي زاد الدخل القومي بمقدار 250 مليون دينار، وهذه الزيادة تمثل خمسة أضعاف الزيادة في الإنفاق الحكومي.

المحاضرة الحادية عشر

تابع السياسة المالية

- **الضرائب والإنفاق معاً – الموازنة العامة**

الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع **الميزانية أو الميزانية المقترحة**، وبينما تكون **الميزانية متوازنة دائماً**، و **قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات** بل يمكن أن **تسجل عجزا أو فائضا**.

ويوضح الشكل التالي أنه قد يكون هناك

عجز بالموازنة وذلك في حالة **زيادة النفقات المقترحة (G) على إيرادات الضرائب (T)**

ا قد يكون هناك **فائض في حالة زيادة الإيرادات الضريبية (T) على النفقات الحكومية (G)**،

قد يكون هناك **توازن في حالة تعادل النفقات(G) مع الإيرادات (T)**.

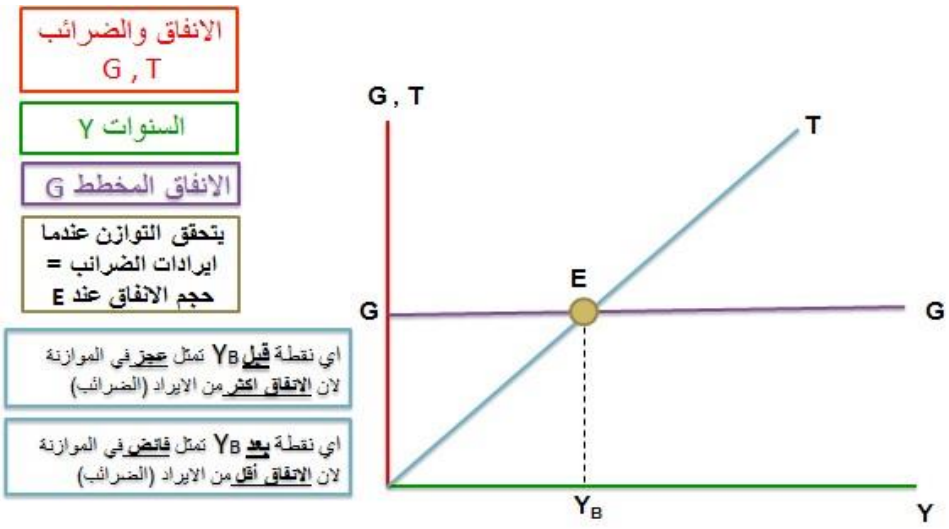

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

في حال الضريبة النسبية ،فإن المنحنى (T) يوضح إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل (Y).

يمثل الخط الأفقي)G(الإنفاق الحكومي وهو مستقل عن الدخل.

عند (Y_B) يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة (G=T)،

عند أي مستوى للدخل أقل من (Y_B) يكون هناك عجز في الموازنة (G<T)

عند أي مستوى للدخل أعلى من (Y_B)، يكون هناك فائض في الموازنة(T>G)

- **الموازنة المتوازنة**

تعرف الموازنة المتوازنة بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

مضاعف الموازنة المتوازنة : هو **مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة** المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$

- **السياسات المالية النوعية**

بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة، أو تغير هيكل الإنفاق، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

أنواع السياسات المالية النوعية

تتمثل أنواع السياسات المالية النوعية في ما يلي :

- إعادة توزيع عبء الضرائب
- إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي
- إعادة هيكلة الدين العام

- **إعادة توزيع عبء الضرائب**

إن عملية **زيادة الضريبة** على الدخول **المرتفعة** ، **تؤدي** إلى **زيادة الإيرادات الحكومية** ومن ثم **زيادة الإنفاق الحكومي**، وبالتالي **إنعاش الإقتصاد** في نهاية الأمر .

- **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي**

تعتبر إمكانية **تغيير هيكل الإنفاق الحكومي** على جانب كبير من الأهمية في **تحريك النشاط الاقتصادي**، فبعض النفقات الحكومية ،خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

- **إعادة هيكلة الدين العام**

تنصب **سياسة إعادة هيكلة الدين العام** على **تغير مصدر تمويل عجز الموازنة** بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية و المتمثلة في:

- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
- الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
- النمو الاقتصادي
- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

- **. الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي**

ضريبة الدخل **تعتمد** على مستوى الدخل ، فهي **نسبة مئوية من الدخل**، لذلك، يتضمن الاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار.

- تقويم سياسة الموازنة المتوازنة

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية، في النظريات الاقتصادية التقليدية، فهل يعني هذا أنه يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة ؟

والإجابة هي أنه:

يجب **ألا يكون** هدف **الحكومة** دائماً هو **تحقيق التوازن** في الموازنة العامة بأي ثمن، بل **يجب** أن يكون **الهدف** هو **تحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

- مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد "مغلق" وضريبة نسبية (t) على الدخل

في الحالة مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل

فإنه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات الرياضية التالية: شرط التوازن **/لمعادلة مهمة جدا** $Y = C + I + G$

في حال الاستثمار المخطط والانفاق المخطط

الاستهلاك C = الاستهلاك الخاص Ca + الضريبة b × الدخل الشخصي المتاح Y - tY

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – نسبة الضريبة t

$$Y = C + I + G$$

$$C = C_a + b(Y - tY)$$

$$I = I_0, G = G_0, T = t_0 Y$$

$$Then, Y = C_a + bY - bt_0 Y + I_0 + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt_0}(C_a + I_a + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + bt_0}$$

- **مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة ثابتة وإستثمار غير مستقل**

نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاثة قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل، حيث المعادلات التالية تمثل هذا الاقتصاد.

$$Y = C + I + G$$
$$C = C_a + b(Y - T_0)$$
$$I = i_0 + i_1 Y$$
$$G = G_0, T = T_0$$

$$Then, Y = C_a + bY - bT_0 + i_0 + i_1 Y + G_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b - i_1}(C_a - bT_0 + i_0 + G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b - i_1}$$

- **مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل**

في هذه الحالة نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل وعليه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية:

شرط التوازن $Y = C + I + G + X - M$

$$C = C_a + b(Y - T_0)$$
$$M = m_a + m_1(Y - T_0)$$
$$G = G_0, T = T_0, X = X_0$$

$$Y = C_a + bY - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_a - m_1 Y - m_1 T_0$$

$$Y = \frac{1}{1 - b + m_1}(C_a - bT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - m_0 - m_1 T_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G} = \frac{1}{1 - b + m_1}$$

المحاضرة الثانية عشر

الاقتصاد الدولي

- **مقدمة**

تعتبر دراسة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية من الفروع المهمة لعلم الاقتصاد الحديث، حيث تعتمد دراسة الاقتصاد الدولي على **النظرية الاقتصادية العامة** بفرعيها : الإقتصاد **الجزئي** ، والاقتصاد **الكلي** .

فمثلاً، يدرس الاقتصاد الدولي، على مستوى الاقتصاد الجزئي، أثر أنظمة الجمارك في مختلف الأقطار على تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل، أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فتهتم دراسة الاقتصاد الدولي بالطرق التي تؤثر بواسطتها الواردات والصادرات والتدفقات المالية الاستثمارية على الدخل والاستخدام والنمو الاقتصادي.

- **التجارة الدولية**

- **أنماط واتجاهات التجارة الدولية**

عندما يقوم بلد معين **بشراء السلع والخدمات** من بلدان أخرى تسمى هذه **بالواردات** ، أما السلع والخدمات التي يتم **بيعها** إلى الأقطار الأخرى فتسمى **بالصادرات** ،والجدير بالملاحظة ،أن جميع البلدان، سواء كانت متقدمة أو نامية، تقوم باستيراد وتصدير سلع وخدمات مختلفة.

- **تجارة السلع**

تضم تجارة السلع **التبادل التجاري** في كل من السلع المصنعة والمواد الخام والسلع الوسيطة.

- **تجارة الخدمات**

لا تقتصر عملية تصدير الخدمات على الأقطار المتقدمة فقط، وإن كانت تمثل الجزء الأكبر من صادرات الخدمات في العالم وذلك بحكم حاجة الأقطار النامية لمختلف أنواع الخدمات من الأقطار المتقدمة، مثل خدمات الشحن والتأمين والعلاج الطبي والخدمات التعليمية والإستشارية والسياحية وغيرها ،

إلا أن الأقطار المتقدمة تستورد هي أيضاً بعض الخدمات، وخاصة السياحة والعمالة، من الأقطار النامية. حيث تشكل إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج مبال كبيرة بالنسبة لبعض الأقطار المصدرة للخدمات السياحية والعمالة مثل مصر، والمغرب، ولبنان.

- **مبررات قيام التجارة الدولية**

يمكن الوقوف على أسباب قيام التجارة بين بعض الأقطار بمجرد تصورنا لما يحدث في حالة قيام كل قطر بالاكتفاء الذاتي وعدم المتاجرة مع الأقطار الأخرى. في الواقع، أنه من الصعب لأي قطر، مهما كان غنياً بموارده الاقتصادية، أن يستغني عن المنتجات التي يمكن الحصول عليها من الأقطار الأخرى. فقد يستحيل أن ينتج كل قطر جميع ما يحتاجه من السلع والخدمات، حيث يؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة في ذلك القطر.

✓ **قانون الميزة المطلقة**

إن أبسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف بقانون الميزة المطلقة الذي جاء به آدم سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص بين الأقطار. حيث تحدث التجارة بين الأقطار، إستناداً إلى هذا المبدأ، عندما يكون بإمكان كل قطر)بسبب إختلاف ظروف الإنتاج(أن يصدر إلى القطر الآخر سلعة معينة بأقل تكلفة مما لو تم إنتاجها في ذلك القطر.

- **مبدأ الميزة النسبية**

لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة. فيمكن أن تكون التجارة مربحة لجميع الأقطار حتى في حالة وجود قطر معين يستطيع أن ينتج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في قطر آخر. ويعزى هذا التبرير لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية.

ويمكن تفسير مبدأ الميزة النسبية بالمثال التالي. فإذا افترضنا أن العراق وسوريا يمتلكان ذات القدر من الموارد التي يستغلانها مناصفة في كلتا الدولتين لإنتاج كل من المنسوجات والقمح بالكميات الموضحة في الجدول التالي حيث يتضح من الجدول أن للعراق ميزة نسبية في إنتاج القمح، كما أن لسوريا ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، أي أن العراق هو الأكثر كفاءة في إنتاج القمح، بينما سوريا هي الأكثر كفاءة في إنتاج المنسوجات.

جدول يبين إنتاج عمل يوم واحد في كل من العراق وسوريا

الدولة	المنسوجات ألف متر / يوم	القمح ألف طن / يوم	تكلفة الفرص البديلة	
	إنتاج	إنتاج	المنسوجات	القمح
سوريا	30	10	3/1	1/3
العراق	30	30	1/1	1/1

فإذا افترضنا عدم وجود تجارة بين البلدين، وكان كل منهما يحقق الإكتفاء الذاتي بإنتاج ما يحتاجه من المنسوجات والقمح، عند النقطة (S) على منحنى إمكانيات الإنتاج (AB) بالنسبة لسوريا، وعند النقطة (I) على منحنى إمكانيات الإنتاج (CD) بالنسبة للعراق في الشكل) 8-1(. يتضح من الشكل أن سوريا قد إختارت أن تنتج ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف من المنسوجات لغرض إستهلاكها المحلي، وذلك عند النقطة (S). بينما إختار العراق أن ينتج عشرة آلاف طن من القمح وعشرون ألف متر من المنسوجات لغرض الإستهلاك المحلي عند النقطة (I).

)المنحنى مهم جدا(

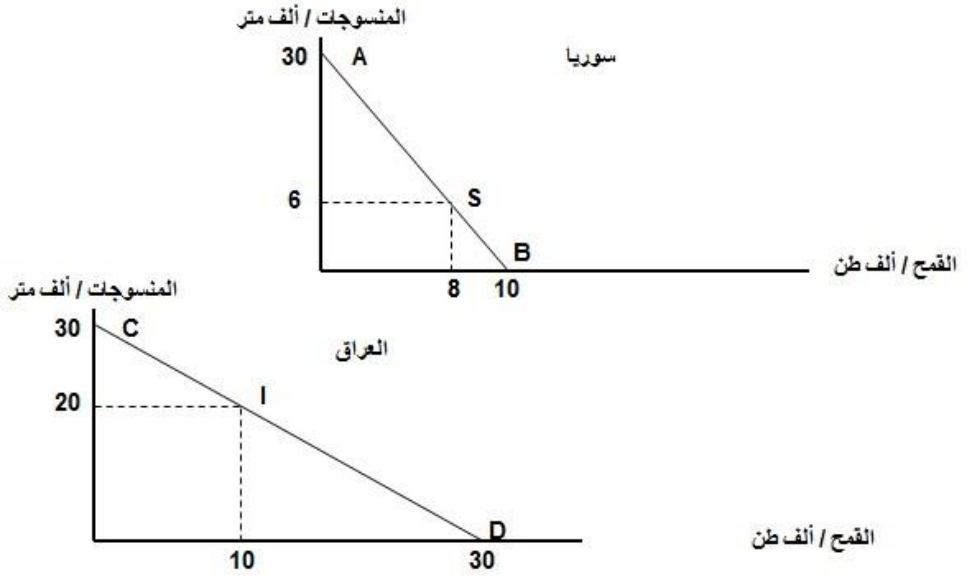

و يتضح من الشكل السابق الذي يبين منحنيات إمكانيات الإنتاج والإستهلاك في كل من سوريا والعراق في حالة الإكتفاء الذاتي أي في غياب التبادل التجاري بين البلدين أن سوريا تنتج وتستهلك ثمانية آلاف طن من القمح وستة آلاف متر من المنسوجات، بينما ينتج العراق ويستهلك عشرة آلاف طن من القمح وعشرين ألف متر من المنسوجات.

- ✓ مكاسب التجارة

تتمثل مكاسب التجارة في إمكانية تخصص كل دولة في فرع الإنتاج الذي لها فيه ميزة نسبية .فنجد أن بإمكان كل دولة أن تنتج ما يكفي إستهلاكها المحلي مع تصدير الفائض إلى الدولة الأخرى، والنتيجة هي زيادة المتاح للدولتين من كل المنسوجات والقمح بما يسهم في رفع مستوى رفاه شعبيهما، وذلك كما يتبين من الجدول التالي: **)الجدول مهم جدا(**

جدول يبين إنتاج واستهلاك المنسوجات والقمح في حالة التخصص والتبادل التجاري بين العراق وسوريا

	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
سوريا	30	6	00	8
العراق	00	20	30	10
المجموع	30	26	30	18
مكاسب التجارة	4 = 26 – 30		12 = 18 – 30	

- **شروط التبادل التجاري**

شروط التبادل التجاري ، والتي يمكن تعريفها بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدات من سلعة أخرى يتم استيرادها. وبعبارة أخرى، إن شروط التبادل التجاري تمثل الأسعار الحقيقية للسلع في التبادل التجاري للحصول على سلع أخرى عن طريق الاستيراد بدلاً من إنتاجها محلياً.

- **وسائل حماية التجارة**

بالرغم من المكاسب المؤكدة للتجارة الحرة، ومن أبرزها الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية في العالم، وتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج العالمي والتنوع في الإنتاج للإستجابة لأذواق المستهلكين، فإن الكثير من الأقطار النامية وحتى بعض الأقطار المتقدمة، ما زالت تمارس وسائل عديدة تعيق حرية التجارة الدولية وذلك بهدف حماية صناعاتها الوطنية. ومن أبرز **وسائل الحماية المطبقة** ما يلي:

- ✓ **التعريفة الجمركية** هي **الرسوم التي تفرضها الحكومات على الواردات**.
- ✓ **نظام الحصص** هو **تقييد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة**.